نفسها التي فرضتها السلطات الاسرائيلية على أبناء الطائفة العربية الدرزية في فلسطين، عام ١٩٧٧، وأثارت في حينه، احتجاج أبناء الطائفة الدرزية ورفضهم لفصل تاريخ الطائفة عن مجمل التاريخ العربي. وللحد من معارضة معلمي المدارس ومدرائها لجأت السلطات الاسرائيلية إلى فصل عشرات المعلمين والمدراء، وبتهديد الآخرين بالفصل أو النقل التعسفي إذا لم يتجاوبوا مع التغييرات الجديدة التي طرأت على المناهج التعليمية[٢٨]. وقد أجبرت السلطات المعلمين على الانضمام لنقابات المعلمين في اسرائيل، وربطت قرية مجدل شمس بكريات شمونة، التي أقيم فيها قسم عربي يشرف على الشؤون النقابية في القرية. وتبدي سلطات الاحتلال مخاوفها من التحاق أبناء الهضبة بالجامعات، خوفاً من تزايد وعيهم السياسي بصورة تهدد مخططاتها من جهة، وتهدد التيارات التقليدية الموالية من جهة ثانية. لذلك عملت السلطات الاسرائيلية على منع طلبة الجولان من الالتحاق بالجامعات السورية أو العربية، وبقي هذا الحظر مستمراً حتى عام ١٩٨٠، حين رضخت وسمحت لبعض الطلبة بالالتحاق بالجامعات السورية بموجب تصاريح زيارة، وذلك إثر ضغط أهالي الهضبة من جهة، ووساطة الصليب الأحمر الدولي من جهة ثانية، خصوصاً بعد أن واجه الطلبة الجامعيون في الجولان صعوبات كبيرة للالتحاق بالجامعات الاسرائيلية، من ناحية اللغة والتكيف. ومنذ ذلك الحين، تأخذ سلطات الاحتلال كافة احتياطاتها الأمنية لدى عودة الطلبة لقضاء العطلة الصيفية في قراهم. وسبب هذه الاحتياطات نابع من مخاوف السلطات من أن يقوم هؤلاء الطلبة بنشاطات معادية، ضد الموالين لإسرائيل[٣٠].

وإضافة إلى الممارسات المذكورة أعلاه، قامت سلطات الاحتلال بإجراء تغييرات إدارية وتنظيمية، الهدف النهائي منها هو التمهيد لتطبيق القانون الاسرائيلي على الهضبة السورية المحتلة، وضمها إلى اسرائيل. ومن ضمن هذه التغييرات[٣١]:

ـ إستخدام الأوراق الرسمية الخاصة بالأحوال الشخصية، والمروسة بعبارة: «دولة اسرائيل ـ وزارة الداخلية». وقد كانت سلطات الاحتلال تستخدم، قبل ذلك، أوراقاً مروسة بعبارة: «قيادة جيش الدفاع الاسرائيلي في هضبة الجولان ـ إدارة الحكم العسكري».

ـ إستبدال لوحات السيارات التي حددها الحكم العسكري للهضبة السورية في بداية الاحتلال، والخاصة بالمناطق المحتلة، بلوحات السيارات المتبعة في اسرائيل.

ـ تعيين قضاة المحكمة المذهبية الخاصة بالعرب الدروز في اسرائيل قضاة مذهبيين لسكان الهضبة السورية، وقد رفض السكان هذا الاجراء، وأبلغوا السلطات أنهم يتعهدون بحل مشاكلهم المذهبية بأنفسهم. بعد ذلك فرضت السلطات محاكم مذهبية في الهضبة بموجب التشريع القضائي الاسرائيلي، إلا أن السكان لم يعترفوا بها أو بقضاتها.

ـ تعيين مستشار للشؤون الدرزية في الجولان، وذلك بعد النهوض الوطني في